قيل فهو المعنى والمعنى عليه من الاستعمال انما يكون تبعا لا اصالة
وقصدا او ذلك لا يكفي في اعتبار الهيئة بل لا بد ان يكون كل منهما
ملحوظا قصدا كما لا يستعمل لتعتبر هيئة تركيبية منهما وعنه وهما من
حيث انهما ملحوظان قصدا مدلولا لفظيين اخريين فلا بد ان يكونا
مقدرين في الارادة واما تقديرها في نظم الكلام فغير واجب بل ربما
كان موجبا لتغيير نظمهم فلنا سلمنا ان فهمهما منه بالتبع لا بالاصالة
لكنا لا نسلم انه لا يكفي في اعتبار الهيئة بل لا بد له من دليل بل اكتفوا
بمثله في بعض المواضع سلمناه لكنا لا نسلم ان الملاحظة القصدية للمعنى
تقتضي كونه مدلولا للفظ مقدرا في الارادة لجواز ان يكون مستفادا
من القرائن الخارجية بلا اعتبار تقدير لفظ في الارادة سلمناه لكنا
لا نسلم ان مجرد التقدير في الارادة اذا كان موجبا لتغيير النظم كما وما
نحن فيه يقتضي التركيب فان اقل مراتب التركيب امكان اجتماع الاجزاء
فاذا وجب التقدير ذلك التغيير فقد امتنع التركيب بلا نكير والحاصل
ان التعدد في الجملة معتبر في طرفي التمثيلية الا ان الدال على الطرفين هل
يجب ان يكون الفاظا بعضها محقق وبعضها متخيل منوي في الارادة
بلا ذكر ولا تقدير اذ تقدير قد يوجب تغيير النظم ومع ذلك سمي
مركبا او يكفي ان يكون لفظا مفردا يعتبر في مدلوله التعدد ولو بحسب
القرينة الخارجية والحق هو الثاني فان الاول موكول منه مخالفا
لكلام الائمة مخالف لاصطلاح العربية فان اقل مراتب التركيب عندهم
امكان اجتماع الاجزاء كما يشهد به تشبيههم والاستقراء ببعض
اختصار وقال عبد الحكيم الوجه الثاني في كلام السيد الشريف هو المراد
من الاية اذ المقصود مدح المشبه بانهم مستقرون على الهدى ووصفهم
بالمبالغة فيه ولا يناسب حمل الاية على الكناية اذ الاستعارة مبنية
على المبالغة في المشبه بادعاء كونه فردا من المشبه به وليس المقصود
المبالغة في الهدى يكون مدعيا من المركب واما الثالث ففيه
ان التركيب من ذات المعنى والهدى وتمسكه بها عتباري محض اذ
لا تركيب بين الذات والصفة وكذا في جانب المشبه به فلا فائدة في

تشبيه

تشبيه احد الهيئتين بالاخرى فضلا عن المبالغة المطلوبة من
الاستعارة وفيه ايضا ان الاقتصار على بعض الفاظ التمثيلة مع
كونها منوية لا بد له من شاهد في كلامهم ولا يجوز اثباته بمجرد
الراي اه اقول بحثه الاول في الثالث كما يحتج على السيد
يحتج على التعد فتامل الثاني علم مما قررناه من ان
المعتبر في الاستعارة التمثيلية هي الهيئة الموصوفة سابقا ان المركب
موضوع لها والا لم تصح استعارته منها لما يشابهها كما انه موضوع
للاخبار او الانشاء وكما ان كل كلمة من كلا نه لمعناها كذلك
الاول والاخير شخصيان والوسط نوعي وايضاح ذلك ان التحقيق
ان في كل مركب ثلاثة اوضاع بثلاثة اعتبارات احدها وضع نوعي
باعتبار هيئة لفظه الحاصلة له من تركيب كلما نه وترتيبها وبهذا
الوضع يدل على الاخبار او الانشاء ثانيها وضع شخصي باعتبار كل
مفرد من كلا نه وبهذا الوضع يدل كل مفرد على معناه فنسبة هذه
الدلالة الى المركب مجازا لتبعها وضع شخصي باعتبار مجموع الكلمات
من حيث هو مجموع مع قطع النظر عن المفردات وهيئة اللفظ المذكورة
وبهذا الوضع يدل على الهيئة المعنوية الحاصلة من اجتماع معاني مفرداته
في الذهن وهذا هو الوضع الشخصي للمركب لا اوضاع مفرداته
كلا نه اذ هي لها حقيقة كذا حققه ابن كمال باشا ومنه تعلم انه لا التجاء
لما تفرد به العصام من جعل الاستعارة التمثيلية تبعية معللا
بعدم صحة جريان الاستعارة اصالة في مفهوم الجملة لاشتماله على
النسبة الغير المستقلة اي لانه عبارة عن وقوع نسبة الجملة اولا
وقوعها كما في بنى فلا بد من اعتبار التشبيه اولا في مضمون الجملة اي
مصدرها الماخوذ من مسندها مضافا الى المسند اليه او في
الهيئة المنتزعة منها ثم سريانه الى مفهوم الجملة وبنا استعارة الجملة
على هذا التشبيه الحاصل بالسراية وذلك لما عرفت من ان المنظور
اليه في التمثيلية هذه الهيئة والمركب موضوع لها فيستعار منها
لاخرى اصالة اشار اليه مؤلف الرسالة الفارسية مع ان بعضهم ورد

Copyrighting University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)